العلاقة بين الروابط السياسية وأتعاب المراجعة

"دراسة إمبريقية"

إعداد

د. السيد حسن سالم بلال

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

sbelal362005@gmail.com

د. مصطفى السيد مصطفى الإسداوي

مدرس المحاسبة

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

elesdawy@gmail.com

إسراء جمال الدين محمد المهدي

باحثة ماجستير محاسبة

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

esraagaml01990@gmail.com

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد السابع والأربعون - العدد الثاني أبريل 2025

رابط المجلة: https://zcom.journals.ekb.eg/

العلاقة بين الروابط السياسية وأتعاب المراجعة

"دراسة امبريقية "

الملخص

استهدفت هذه الدراسة اختبار وتحليل العلاقة بين الروابط السياسية وأتعاب المراجعة بالتطبيق على الشركات غير المالية المساهمة المصرية. وقد تمثل المتغير المستقل في الروابط السياسية، وتمثل المتغير التابع في أتعاب المراجعة، وتضمنت المتغيرات الضابطة متمثلة في حجم الشركة والرافعة المالية وحجم مكتب المراجعة وخصائص لجنة المراجعة التي شملت في حجم لجنة المراجعة، خبرة لجنة المراجعة، إستقلالية لجنة المراجعة، عدد إجتماعات لجنة المراجعة. ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وتكونت عينة الدراسة من (111) شركة مدرجة في البورصة المصرية في الفترة من 2016 إلى 2022 بإجمالي (777) مشاهدة، والتي تنتمي إلى (14) قطاع اقتصادي مختلف. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة معنوية بين الروابط السياسية وأتعاب المراجعة، مما يُعني أنه كلما زادت الروابط السياسية للشركة زادت أتعاب المراجعة بها، حيث أن الإدارة في الشركات السياسية تهتم بجودة المراجعة ويقومون بتعيين مكاتب المراجعة الكبرى والمراجعيين المتخصصين، لرغبتهم في تحسين الشفافية ورفع جودة المعلومات المالية، وإرسال رسالة إلى السوق بأن إدارة الشركة لا تستغل مواردها وأموالها بصورة غير قانونية، وبذلك يبذل المراجع مزيد من الجهد وبالتالي تزيد الأتعاب.

المصطلحات الرئيسية: الروابط السياسية، أتعاب المراجعة. خصائص لجنة المراجعة.

أولاً: مشكلة البحث

توفر القوائم المالية جزءاً كبيراً من المعلومات المطلوبة من قبل المستثمرين والدائنين للشركة. بناءً على هذا المستوى من الطلب على المعلومات المالية، فإن دور المراجعين مهم حيث يعتبر القيام بعملية المراجعة من أهم الخدمات التي يقدمها المراجع الخارجى (Barua et al., 2020)، وينتج عن القيام بمهام عملية المراجعة تقرير يعده المراجع لنقل وتوصيل مستخدمي القوائم المالية برأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية للمنشأة، ويحصل المراجع في سبيل تقديمة لخدمات المراجعة على مقابل وهو ما يطلق عليه أتعاب المراجعة (Chakra barty et al., 2020)، وقد أشار (صالح، 2023) بأن الأتعاب تُمثل المنتج النهائي للعملية التعاقدية بين المراجع وعميله، فهى المقابل المالي للمراجع والذي يجب أن يتناسب مع جودة الخدمة المقدمة وبالشكل الذي لا يؤثر على سمعة المراجع وقيمة خدماته المقدمة في المجتمع.

ويمكن إعتبار الروابط السياسية عامل أساسي من العوامل التي تؤثر على تحديد عملية المراجعة، حيث يُشير متغير الروابط السياسية إلى أنها قد تخلق تغيير فى نمو الشركات والتدفقات النقديه المستقبليه وهذا يُعنى وجود مخاطر قد تعصف بالشركات (supatmi et al., 2020)، كما أن خطورة البيئة السياسية ذات صله بتقييم شركات المراجعة لمخاطر عملية المراجعة، وقد كانت دراسة (Truong et al., 2020) التي تم إجرائها في أمريكا هى أولى الدراسات في هذا المجال فقد بحثت تأثير التوافق السياسي على أتعاب المراجعة، حيث يرى المراجعين أن الشركات التي يقع مقرها في ولايات أكثر انحيازاً سياسياً أو فى بيئات غير مستقرة سياسياً تعثبر أكثر خطورة وهو ما يزيد من أتعاب المراجعة نتيجة بذل المراجع مزيد من الجهد والوقت، لذلك تتوقع الدراسة أن تقوم شركات المراجعة بتسعير المخاطر السياسية ضمن أتعاب خدمات المراجعة المقدمة.

ومن ثم فإن تحديد أتعاب المراجعة يُعد بمثابة تحدي كبير لكل من المراجع والشركة محل المراجعة، وذلك بسبب كثرة المحددات التى يعتمد عليها المراجع، والوقت والجهد المبذول في عملية المراجعة (لربش، 2022)، وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة على تحديد أتعاب المراجعة إلا أنها لم تتناول بشكل كافٍ العلاقة بين الروابط السياسية وأتعاب المراجعة، وفي هذا السياق هناك وجهتى نظر، وجهة النظر الأولى: أن الشركات التي لها صلات سياسية تميل إلى دفع

أتعاب مراجعة أعلى بسبب المخاطر التي تتعرض لها الشركات المرتبطة سياسياً Boubakari et al., (2012).

وجهة النظر الثانية: وقد تم تفسيرها بطريقتين هما: وجدت دراسة Harymawan and (Nowland,) 2016 أن زيادة فعالية الرقابة الحكومية على السياسيين تجعلهم أكثر إستجابة لضغوط السوق ومن ثم جودة أداء الشركة وإنخفاض أتعاب المراجعة.

- من خلال دراسة (Muhammadi, 2016) وجدت أن الشركات المرتبطة سياسياً تعمل على تحقيق مصلحة العميل السياسي على مصلحة الشركة ذاتها لذا تقوم بتعيين مراجعين غير مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ومن ثم إنخفاض الأتعاب، والسماح للمراجعين بالحصول على بيانات مالية أقل شفافية للتعتيم على أنشطة الإنفاق والتقارير المالية الخاصة بهم وكذلك النشاط الاقتصادي الحقيقي للشركة.

وفى ضوء ما تقدم يمكن صياغة السؤال البحثى على النحو التالي:

هل توجد علاقة بين الروابط السياسية وأتعاب المراجعة للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرى.

ثانياً: هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى اختبار العلاقة بين الروابط السياسية وأتعاب المراجعة في البيئة المصرية.

ثالثاً: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من عدة عوامل، من أهمها:

1. تأمل الباحثة أن يكون البحث الحالي ذو منفعة لجهات متعددة مثل القائمين على الأسواق المالية والمستثمرين، فقد يوفر نظرة أكثر شمولية فيما يتعلق بالروابط السياسية وآثارها على أتعاب المراجعة.
2. فى حدود علم الباحثة يعد البحث الحالي هو من أول الأبحاث في البيئة المصرية التي تتطرق لدراسة العلاقة بين الروابط السياسية وأتعاب المراجعة.

3. يتعلق البحث الحالي بالروابط السياسية والذي يعد واحد من مجالات البحث المحاسبى المعاصر حيث تحظى القضايا المتعلقة بالروابط السياسية للشركات باهتمام شديد، خوفاً من الأثر السلبي الناتج عن الاستغلال السيء من قبل المديرين والمساهمين المسيطرين للروابط السياسية التي يتمتعون بها على حساب الأطراف الأخرى.
4. تعتبر الروابط السياسية للشركات أحد الأدوات الرقابية وبالتالي فإن نتائج الدراسة قد تفيد فى الوقوف على ما إذا كانت الروابط السياسية قد أثرت في جودة التقارير المالية.
5. نتائج البحث الحالى قد تكون مفيدة لعدة جهات مثل المستثمرين، مراقبى الحسابات، الباحثين.

رابعاً: حدود البحث

- تم استبعاد الشركات التي تنتمي إلى قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية، نظراً للطبيعة الخاصة لأعمالها وتقاريرها المالية.
- يركز البحث الحالى تأثير الروابط السياسية المباشرة على أتعاب المراجعة دون النظر في تأثير الروابط السياسية غير المباشرة بسبب محدودية المعلومات المتاحة عن السياسيين.
- تم استثناء الروابط السياسية التي يتم إنشاؤها من خلال التبرعات التي تتم من جانب المنشأة لدعم رجال السياسة أثناء حملاتهم الإنتخابية لعدم توافر قاعدة بيانات توفر مثل هذه المعلومة في بيئة الأعمال المصرية.

خامساً: خطة البحث

لتحقيق هدف البحث والإجابة على التساؤل البحثي، يتم استكمال البحث على النحو التالي، القسم الأول ويستعرض الإطار النظري للبحث، القسم الثاني يختص بالدراسات السابقة وتطوير فروض البحث، القسم الثالث يشتمل على الدراسة الإمبريقية والذي يتم فيها اختبار الفرضية وتحليل ومناقشة النتائج.

القسم الأول: الإطار النظري للبحث

أولاً: مفهوم الروابط السياسية

تعددت الدراسات التي تناولت مفهوم الروابط السياسية، إذ يرى (Wu et al., 2012) أنها من حيث شكل العلاقات تُعني توظيف مديرين ذوى روابط سياسية، وذلك لإقامة علاقات مع الحكومة ومساعدة المنشآت فى الحصول على موارد ودعم مسئوليين حكوميين، والتغلب على المخاطر التي تواجهها. ويرى (Houston) and Jiang, 2014 أن شكل العلاقات السياسية لدى المنشأة يتمثل في وجود بعض كبار المساهمين أو كبار المديرين كأعضاء فى البرلمان أو وزيراً أو رئيس دولة أو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكبار المسئولين. وعرف (Abdul Wahab et al., 2017) الروابط السياسية بأنها يمكن تلخيصها في كلمة المحسوبية مما يدل على وجود شبهة للفساد المالى والإدارى. كما عرفت دراسة (Eissa and Eliwa, 2021) الروابط السياسية بأنها أداة هامة لتعزيز بقاء المنشآت واستمرارها في مزاولة نشاطها بل وتحسين أدائها. وأشارت دراسة (فودة، 2022) إلى أن الروابط السياسية تُمثل أحد الموارد غير الملموسة باهظة الثمن بالنسبة للشركة، فتستخدمها الشركة في الحصول على دعم من الحكومة لتخفيض حالة عدم التأكد الناجمة عن البيئة الخارجية المتعلقة بالسياسات واللوائح الحكومية، وهى أيضاً أحد الأصول غير الملموسة للشركات التي يتم اكتسابها بناء على العلاقات التي تعكس الارتباط الشخصي بالمسئولين الحكوميين بشكل يحقق مصالح كلا الطرفين بما يكون له تأثير مزدوج على كل من الموارد المتاحه وأداء الشركة. وعرفها (Andrews et al., 2023) بأنها الترتيبات الموضوعة لضمان تحقيق النتائج المرجوة لأصحاب المصلحة.

ثانياً: المنافع والتكاليف المترتبة على وجود الروابط السياسية بمنشآت الأعمال

بإستقراء الدراسات السابقة فإنه يمكن عرض المنافع والتكاليف المتوقعة من علاقة السياسيين بمنشآت الأعمال، فالروابط السياسية يجب أخذها في الحسبان عند تقييم آثرها على منشآت الأعمال.

- **المنافع المترتبة على وجود الروابط السياسية للشركات:** أشارت دراسة (Wahyono ,2021) إلى وجود تأثير كبير للروابط السياسية للشركات، حيث تتميز الشركات ذات الروابط السياسية بتعزيز صورتها وإضفاء الثقة في سمعتها أمام المجتمع، حيث تمكن

الروابط السياسية الشركات من إرسال إشارات للسوق تفيد بقوة تلك الشركات، لقدرتها على مواجهة مخاطر التخلف عن سداد مديوناتها، واستطاعت الروابط السياسية للشركات الضغط على المؤسسات التمويلية التابعة للدولة للحصول على القروض اللازمة لها بأقل إشتراطات (Belghitar et al., 2018) وبأقل تكلفة لرأس المال حيث أقل سعر فائدة مقارنة بالموجود في السوق، وذلك لأن الروابط السياسية يمكن أن تحسن الجدارة الإئتمانية للشركات المقترضة (Lin et al., 2019) هذا بالإضافة للمنافع الإقتصادية التي تحصل عليها المنشآت ذات الروابط الساسية، فهناك بعض المنشآت تستعين بالمديرين ذوى الروابط السياسية نظراً لخبراتهم ومعارفهم الواسعة بالإجراءات الحكومية، ولقدرتهم على الحد من الأضرار التي قد تلحق بالمنشأة نتيجة القرارات الحكومية (Saeed et al., 2019). لذلك يمكن إعتبار الروابط السياسية موارد قد تضيف قيمة للشركات، وكل ذلك يساعد الشركات في إتخاذ القرارات المربحة وينعكس إيجابياً على أدائها المحاسبي مما يقلل أتعاب المراجعة (Rumokoy et al., 2019).

عيوب (تكاليف) الروابط السياسية للشركات:

على الرغم من التأثير الإيجابى للروابط السياسية على منشآت الأعمال إلا أن لها المزيد من التأثيرات السلبية (التكاليف) على النحو الآتي:

أشارت دراسة (Tee et al., 2021) إلى قيام مدراء الشركات المرتبطة سياسياً بإخفاء مزايا الروابط السياسية للشركات، وذلك لخداع المستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى، وتحقيق مكاسب على حسابهم بالشكل الذي قد ينتج عنه ارتفاع مشاكل الوكالة وما يرتبط به من تكاليف، وإخفاء المعلومات المحاسبية السلبية، للحفاظ على الروابط السياسية مع الحكومة. كما تعانى المنشآت المرتبطة سياسياً من تفاقم مشكلات عدم تماثل المعلومات نتيجة إنخفاض الأرباح وتوقعات أقل دقة من جانب المحللين الماليين للأرباح وبالتالي قد يؤدى ذلك إلى إرتفاع تكلفة رأس المال للمنشآت المرتبطة سياسياً (Sudibyo et al., 2016). وقد تتعلق الروابط السياسية للشركات بالفساد والتلاعب طبقاً للمصلحة الشخصية، ومن ثم إنخفاض الشفافية وفي هذه الحالة لا تمثل الروابط السياسية تكلفة فقط على المنشآت بل على الإقتصاد كله فقد تكون ضارة أو عائق أمام تطوير الإقتصاد (Conyon et al., 2015)

فالمنشآت تستعين بالروابط السياسية لمساعدتها بدلاً من تطوير تقنياتها وأساليبها لإكتساب ميزة تنافسية وهو ما يساهم في إرتفاع التكلفة على هذه المنشآت، وذلك يجعل المراجع يبذل المزيد من الجهد ويزيد أتعاب المراجعة (Schweizer and Zhang, 2017) .

ثالثاً: مفهوم أتعاب المراجعة

تعددت الدراسات التي تناولت مفهوم أتعاب المراجعة، إذ عرف (Bailey et al., 2018) أتعاب المراجعة بأنها المبلغ المدفوع لمكتب المراجعة الذي يقوم بعملية المراجعة السنوية للتقارير المالية، وذلك بخلاف أي أتعاب الخدمات الاستشارية الأخرى، وينبغى أن تعكس تلك الأتعاب الخسائر المتوقعة بسبب التقاضي المحتمل لمكتب المراجعة وما يتبعها من تدهور لسمعة المكتب. وعرفها (علي، 2019) بأنها الرسوم التي يتقاضاها المراجع مقابل قيامه بعملية المراجعة لحسابات منشأة ما ويتم تحديد الأتعاب بموجب عقد يُبرم بين مكتب المراجعة والمنشأة محل المراجعة، ووفقاً للعقد أو الإتفاق مع المراجع فالأتعاب بشكل عام متغير رئيسى في اختيار المراجع من حيث حجم مكتب المراجعة. وعرفها (محمد وآخرون، 2023) بأنها المقابل النقدي الذي يحصل عليه مراجع الحسابات الخارجي من عملة مقابل أداء عملية مراجعة الحسابات، وإصدار تقرير يتضمن رأيه الفني المحايد بشأن نتيجة هذا الأداء وفقاً لمعايير مراجعة الحسابات المقبولة قبولاً عاماً.

رابعاً: دفع أتعاب المراجعة

من العوامل التي قد تهدد إستقلال المراجع بوصفة وكيلاً عن المساهمين تلك الآلية التي يتم بها دفع أتعاب المراجعة، وهى الطريقة المباشرة التي من خلالها يقوم عملاء المراجعة بدفع قيمة الأتعاب مباشرة إلى المراجع، وهو الأمر الذي ينتج عنة تقوية الروابط الإقتصادية بين المراجعين والعملاء، وإحتمال تخلى المراجعين عن مسئولياتهم القانونية في المراجعة، وإحتمالية إصدار تقارير مراجعة تتضمن آراء أكثر إيجابية لعملائهم بدلاً من إصدار تقارير غير متحيزة عن القوائم المالية (محمود، 2022).

لذلك يُفضل تغيير طريقة دفع الأتعاب من الطريقة المباشرة إلى الطريقة غير المباشرة من خلال جهة أو وحدة رقابية مستقلة وهى وحدة الرقابة على جودة أعمال مراجعي الحسابات المقيدين بسجل مراجعي الحسابات، حيث من المتوقع أن يؤدى هذا التغيير في طريقة دفع أتعاب المراجعة إلى دعم إستقلال المراجعين والحد من السلوك الإنتهازى للمديرين (الكاسح، 2016).

وبالتالي يمكن القول أن مهام الوحدة تتمثل في الإشراف على مراجعى الحسابات من أجل حماية المستثمرين وخدمة المصالح العامة، وإعداد تقارير مراجعة جيدة، وتدعيم الإلتزام بالقواعد الأخلاقية والإستقلالية، وتفعيل دور الجهات الرقابية في الإشراف على أعمال المراجعة وتعزيز استقلال المراجعين وفرض العقوبات على مراجعى الحسابات الذين يُثبت مخالفتهم لقواعد وأخلاقيات مهنة المراجعة (محمود، 2020).

القسم الثاني: الدراسات السابقة وتطوير فرضيات البحث

حاولت دراسة (Tee et al., 2017) التخفيف من آثار الروابط السياسية على الأرتباط بين الملكية المؤسسية وأتعاب المراجعة في الشركات المساهمة الماليزية لعينة من 3777 مشاهدة خلال الفترة من عام 2003 إلى عام 2011، وتم قياس المتغير التابع وهو أتعاب المراجعة من خلال السجل الطبيعي لأتعاب المراجعة ثم قياس الملكية المؤسسية عن طريق مجموع الأسهم المملوكه من قبل المستثمرين المؤسسين كجزء من إجمالى الأسهم القائمة، أما المتغير المستقل وهو الشركه المرتبطة سياسياً تم قياسه بمتغير ثنائي التفرع يأخذ واحد إذا كانت الشركة مرتبطة سياسياً وصفر بخلاف ذلك. وتوصلت نتائج الدراسة بأن الملكية المؤسسية ترتبط بشكل إيجابي بأتعاب المراجعة وذلك للشركات المرتبطة سياسياً.

وبالتطبيق على عينة مكونة من 47179 مشاهدة من بيانات 6945 شركة من الشركات الأجنبية في الولايات المتحدة استهدفت دراسة (Truong et al., 2020) خلال الفترة من 2001 إلى 2015 فحص تأثير الروابط السياسية للشركات على تسعير أتعاب المراجعة للشركات الأمريكية، وتم قياس المتغير التابع وهو أتعاب المراجعة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالى أتعاب المراجعة المدفوعة للمراجع، وتم قياس المتغير المستقل وهو الروابط السياسية من خلال أعضاء مجلس الشيوخ

في الولاية وهو متغير ثنائي التفرع يساوي واحداً إذا كانت نسبة أعضاء مجلس الشيوخ للولاية المنتمين إلى حزب الرئيس أكبر من 50٪، وصفر بخلاف ذلك. وتشير نتائج الدراسة إلى أن الشركات الموجودة في دول أكثر إنحيازاً سياسياً تتعرض لمستويات عالية من المخاطر، والتي ينبغي أن تؤدي إلي قيام المراجعين بجهود أعلى فترتفع الأتعاب.

وباستخدام عينة مكونة من 370 شركة أمريكية خلال الفترة 2008 إلى عام 2018 ، اختبرت دراسة (panta et al., 2022) العلاقة بين المحسوبية السياسية وأتعاب المراجعة، واعتمدت في قياس أتعاب المراجعة كمتغير تابع على اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة إلى إجمالي الأصول، أما المتغير المستقل وهو المحسوبية السياسية (المصلحه السياسية أو الروابط السياسية) فتم قياسها على أنه متغير وهمى يأخذ واحد إذا كان لدى أعضاء الكونجرس الأمريكيين ملكية أسهم في الشركة خلال السنة التقويمية وصفر بخلاف ذلك. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه في سياق دولة ذات نظام قانوني مثل الولايات المتحددة تسعى إلى التحقيق في العلاقة بين أتعاب المراجعة والشركات المفضلة سياسياً يتضح أن المراجعيين يرون الشركات المفضله سياسياً تتطلب المزيد من جهود المراجعة وبالتالي تتوقع أن أتعاب المراجعة تختلف بشكل منهجي مع الروابط السياسية، بالإضافة إلى أن الشركات المرتبطة سياسياً من المرجح أن يكون لديها مزيد من مخاطر التقاضى لذلك يطالبون بعلاوة أعلى كرسوم مراجعة للشركات المفضلة سياسياً، علاوة على أن المراجعين يرون أن الشركات المرتبطة سياسياً تتمتع بجودة تقارير ماليه متدنية لذلك يفرضون أتعاب أعلى تترجم كتعويض عن المراقبة الإضافية.

كما استهدفت دراسة (Dao et al., 2023) العلاقة بين العقود الحكومية وأتعاب المراجعة في أمريكا للشركات المساهمة الأمريكيه خلال الفترة من عام 2001 إلى عام 2018 باستخدام عينة مكونة من 3547 مشاهدة من بيانات 5369 شركة، وتم قياس المتغير التابع وهو أتعاب المراجعة باللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة، أما المتغير المستقل وهو العقود الحكومية تم قياسه بنسبة المبيعات للحكومة إلى إجمالي المبيعات للشركات السياسية. وأظهرت النتائج أن العقود الحكومية هى وكيل للعلاقات السياسية وبالتالي يتعين على المراجعين مزيد من أعمال المراجعة الخاصة بهم وبالتالي فرض أتعاب مراجعة أعلى للشركات المرتبطة سياسياً.

ولكن من ناحية أخرى وجدت دراسة (Johnson and Mitton, 2003) أن الشركات المرتبطة سياسياً يكون لديها حافز أقل لتحريف البيانات المالية وبالتالي تكون الشركة مرتبطة بمخاطر أقل نسبياً من وجهة نظر المراجع، لأنه تقل مخاطر فشل الأعمال ونتيجة لذلك تنخفض مخاطر المراجعة وبالتالي تنخفض أتعاب المراجعة.

وبإستخدام عينه مكونه من 756 مشاهدة في إيران خلال عام 2011 إلى عام 2019 استهدفت دراسة (Salehi، 2020) العلاقة بين الروابط السياسية وأتعاب المراجعة في بورصة طهران، وتم قياس المتغير التابع لهذه الدراسة ويتمثل في أتعاب المراجعة من خلال اللوغاريتم الطبيعى لأتعاب المراجعة، و المتغير المستقل وهو الروابط السياسية هو متغير إفتراضي يساوى واحد إذا كانت الشركة مرتبطة سياسياً وصفر بخلاف ذلك، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الشركات ذات النفوذ والسلطة السياسية أقل ميلاً لطلب المراجعة من قبل شركات المراجعة حيث تتمتع هذه الشركات بقدر كبير من شفافية المعلومات وهى على إستعداد لنقل مراجعة بياناتها المالية إلى شركات مراجعة صغيرة وبالتالى أتعاب أقل.

كما اختبرت دراسة (Ahmad et al., 2022) العلاقه بين الروابط السياسية وعدم اليقين السياسي وأتعاب المراجعة للشركات المساهمة الباكستنية، خلال الفترة من عام 2003 إلى عام 2014 بإجمالى1255 مشاهدة، وتم قياس المتغير التابع وهو أتعاب المراجعة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة، أما المتغير المستقل وهو الروابط السياسية تم قياسه من خلال متغير وهمي يأخذ رقم واحد إذا كانت الشركة مرتبطة سياسياً وصفر بخلاف ذلك وتكون الشركة مرتبطة سياسياً إذا كان أحد كبار مساهميها على الأقل أعلى من 5٪، أو أحد كبار مسؤوليها رئيس تنفيذى أو الرئيس أو نائب الرئيس أو رئيس مجلس الإدارة أو السكرتير عضواً في البرلمان أو وزيراً، ويتم تحديد الشركة على أنها ذات صلة عسكرية إذا كان أحد كبار مساهميها أو كبار ضباطها على الأقل ضابطاً عسكرياً أو عسكرياً متقاعداً أو في الخدمة أو عسكرياً كان من بين أكبر 5٪ من المساهمين. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الشركات المرتبطة بالمدنيين تدفع أتعاب مراجعة أعلى بكثير من غير المرتبطة بسبب عدم استقرار العلاقات المدنية والسياسية، وتدفع الشركات المرتبطة بالجيش أتعاب مراجعة أقل بكثير

من الشركات غير المرتبطة بسبب الشكل المستقر للحكومة وقوة الجيش، وبالتالي تؤدى الحكومة المستقرة إلى إنخفاض مخاطر عدم اليقين السياسى ومخاطر المراجعة مما يؤدى إلى إنخفاض أتعاب المراجعة.

واشارت دراسة (Cheung and Leung, 2024) إلى هل تساعد الروابط السياسية الشركات العائلية أم تضرها من منظور أتعاب المراجعة في الشركات المساهمة الإسترالية خلال الفترة من عام 2009 إلى 2019 بإجمالي 8180 مشاهدة، والمتغير التابع هو أتعاب المراجعة ويقاس باللوغاريتم الطبيعي للأتعاب، ويتم قياس المتغير المستقل وهو الروابط السياسية بطريقتين عدد المديرين السياسيين وهو عدد المديرين ذوي العلاقات السياسية في مجلس الإدارة أو نسبة المديرين السياسيين وهى نسبة المديرين ذوي العلاقات السياسية إلى إجمالي عدد المديرين، أما بالنسبة للتنوع بين الجنسين في حوكمة مجلس الإدارة، فإننا نأخذ في الاعتبار التنوع بين الجنسين في لجنة التدقيق. ويقاس التنوع بين الجنسين بمتغيرين عدد أعضاء اللجنة من الإناث ونسبة أعضاء اللجنة من الإناث، ونسبة أعضاء مجلس الإدارة من أفراد العائلة وتقاس بنسبة أعضاء مجلس الإدارة من العائلة المؤسسة في مجلس الإدارة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الجودة العالية للإدارة العامة المحلية ستمنع الشركات والمديرين من إساءة استخدام علاقاتهم السياسية، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تقليل حاجة الشركات إلى التلاعب بالسجلات المحاسبية لإخفاء الأعمال غير المشروعة ولذلك، يُفترض أن العلاقة بين رسوم التدقيق والعلاقات السياسية تتأثر سلباً بجودة الإدارة العامة المحلية الأمر الذي يتوقع فيه المراجعون انخفاضاً أقل في جودة التقارير بسبب العلاقات السياسية للشركات الموجودة في المناطق ذات الجودة العالية للإدارة العامة وبالتالي هناك حاجة إلى جهد أقل للمراجعة ومن ثم فرض أتعاب مراجعة أقل.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة فرضية البحث على النحو التالي:

ف: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الروابط السياسية وأتعاب المراجعة في الشركات غير المالية المساهمة المصرية.

القسم الثالث: الدراسة الإمبريقية

يهدف هذا القسم إلى بيان منهج الدراسة الإمبريقية الذي ستتبعه الباحثة للإجابة على تساؤل البحث الحالي

الحالي وتحقيقاً لأهدافه، من خلال تصميم الدراسة الإمبريقية، ثم اختبار فرضيات البحث، وتفسير النتائج وخلاصة البحث.

أولاً: النموذج العام للبحث

سوف يتم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة بين الروابط السياسية كمتغير مستقل، وأتعاب المراجعة كمتغير تابع، وفي سبيل اختبار هذه العلاقة سوف يتم صياغة نموذج الانحدار على النحو التالي:

$$AF_{i,t} = \beta_o + \beta_1 Pc_{i,t} + \beta_2 SIZE_{i,t} + \beta_3 Audt\ Size_{i,t} + \beta_4 Lev_{i,t} + \beta_5 AC\ SIZE_{i,t} + \beta_6 Acind_{it} + \beta_7 Acexp_{it} + \beta_8 Acme_{it} + E_{It}$$

$AF_{I,t}$: أتعاب المراجعة في الشركة i في الفترة t .

β0: ثابت الانحدار.

B1: معامل الانحدار للمتغير المستقل.

B2: B8: معاملات الانحدار للمتغيرات الضابطة.

PC(i,t): الروابط السياسية (للشركة i في العام t).

SIZE(i,t): حجم الشركة (للشركة i في العام t) .

AUDt SIZE (i,t): حجم مكتب المراجعة (للشركة i في العام t).

LEV (it): الرفع المالى (للشركة i في العام t).

AC SIZE (it): حجم لجنة المراجعة (للشركة i في العام t).

ACIND (it): استقلالية أعضاء لجنة المراجعة (للشركة i في العام t) .

ACEXP (it): الخبرة المالية والمحاسبية (للشركة i في العام t).

ACME (it): دورية اجتماعات لجنة المراجعة (للشركة i في العام t) .

E(it): الخطأ العشوائي (للشركة i في العام t) .

وفيما يلي التعريف الاجرائي لمتغيرات البحث

جدول (1) التعريف الإجرائي لمتغيرات البحث

المتغير التابع	رمز المتغير	التعريف الإجرائي	مصادر الحصول على بيانات المتغير
أتعاب المراجعة	AF	يتم قياسة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة.	محاضر اجتماع الجمعية العمومية العادية.
المتغير المستقل	**رمز المتغير**	**التعريف الإجرائي**	
الروابط السياسية	Pc	سوف تعتمد الباحثة على إتباع منهجية دراسة (wong and Hooy,2018) والتي قامت بقياس الروابط السياسية للشركات بمتغير وهمى يأخذ القيمة (1) إذا كانت الشركه بها روابط سياسية وصفر بخلاف ذلك. وتعتبر الشركات ذات روابط سياسيه إذا كان: واحد أو أكثر من أعضاء مجلس الادارة موظف حكومى فى مناصب عليا أو سياسي أو عضو فى البرلمان سواء حالى أو سابق أو تربطه به صله قرابة. وكذلك إذا كان واحد أو أكثر من المساهمين المسيطرين موظف حكومى فى مناصب عليا أو سياسى أوعضو فى البرلمان سواء حالى أو سابق أو تربطه بة صله قرابة. أيضاً يحصل المتغير على القيمة واحد إذا كانت حصة الحكومة فى هيكل ملكية الشركة أكثر من 50%.	تم الحصول عليها من المعلومات المتوفرة على موقع البورصة المصرية ، وموقع www.egx.com www.mubasher.info
المتغيرات الضابطة	رمز المتغير	التعريف الإجرائي للمتغيرات الضابطة	
حجم الشركة	$SIZE_{it}$	اللوغاريتم الطبيعى لإجمالي أصول الشركة في نهاية العام (Musah, 2017).	التقرير المالي السنوي للشركة
الرفع المالي للشركة	LEV_{it}	يتم قياسها بقسمة إجمالى الإلتزامات إلى إجمالي الأصول في نهاية العام (choi et al., 2010).	
حجم مكتب المراجعة	AUDt SIZE	متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان مكتب المراجعة يرتبط بأحد مكاتب المراجعة العالمية الكبري أو صفر بخلاف ذلك. وتشمل مكاتب المراجعة العالمية الوكلاء التاليين في مصر Deloitte Touche Tohamtsn (DTT), Ernst and Young (E and Y)، Price water house (PWC), (KPMG), (Kimeli, 2016).	

حجم لجنة المراجعة	ACSIZE	يقاس بعدد أعضاء اللجنة (عبدالفتاح، 2019).	تقرير الإفصاح عن مجلس الإدارة الخاص بالشركة
استقلالية أعضاء لجنة المراجعة	ACIND	نسبة الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين في اللجنة أي يساوي عدد الأعضاء المستقلين إلى اجمالي عدد الأعضاء (الكبيجي، 2021).	
الخبرة المالية والمحاسبية لاعضاء لجنة المراجعة	ACEXP	نسبة الأعضاء الذين لديهم خبرة مالية ومحاسبية في اللجنة، أي يساوي عدد الأعضاء الذين لديهم خبرة مالية ومحاسبية إلى إجمالي عدد الأعضاء (Usman) et al., 2022).	
دورية اجتماعات لجنة المراجعة	ACME	يقاس بعدد اجتماعات اللجنة خلال العام (Syofyan and Rahmi, 2021).	

ثانياً: مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث الحالى في الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية وذلك عن الفترة من عام 2016 حتى عام 2022، وقد قامت الباحثة باختيار عينة عشوائية ممثلة في111 شركة موزعة على أربعة عشر قطاعاً اقتصادياً غير مالياً، ويوضح الجدول التالي رقم (2) التوزيع القطاعي لعينة البحث:

جدول رقم (2) لتوزيع القطاعي لعينة البحث

م	القطاع	عدد المشاهدات	السنوات وعدد الشركات						
			2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
			عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات
1	الإتصالات واعلام وتكنولوجيا معلومات	49	7	7	7	7	7	7	7
2	اغذية ومشروبات وتبغ	154	22	22	22	22	22	22	22
3	تجارة وموزعون	14	2	2	2	2	2	2	2
4	خدمات النقل والشحن	14	2	2	2	2	2	2	2
5	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	28	4	4	4	4	4	4	4
6	رعاية صحية وأدوية	70	10	10	10	10	10	10	10
7	سياحة وفنادق	56	8	8	8	8	8	8	8
8	عقارات	119	17	17	17	17	17	17	17
9	مقاولات وإنشاءات هندسية	49	7	7	7	7	7	7	7
10	منسوجات وسلع معمرة	49	7	7	7	7	7	7	7
11	مواد بناء	70	10	10	10	10	10	10	10
12	موارد اساسية	77	11	11	11	11	11	11	11

13	طاقة وخدمات مساندة	7	1	1	1	1	1	1	1
14	ورق ومواد تعبئة وتغليف	21	3	3	3	3	3	3	3
	الإجمالي	777	111	**111**	111	111	111	111	111
	عدد الشركات المقيدة بالبورصة		222	222	220	218	215	218	218
	عدد الشركات التى تنتمي لقطاعي البنوك والخدمات المالية		46	47	49	51	42	50	47
	عدد الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة		176	175	171	167	173	168	171
	نسبة شركات العينة لإجمالي الشركات غير المالية		%63	%63.4	%65	%66.4	%64	%66	%65

ثالثاً : مصادر الحصول على البيانات

اعتمدت الباحثة في الحصول على البيانات اللازمة للدراسة الاختبارية على عدة مصادر كما يلي:

- تم الحصول على بيانات المتغير التابع أتعاب المراجعة من محاضر الجمعية العمومية للشركات محل الدراسة والمتاحة من خلال المواقع المتخصصة في نشر المعلومات المالية للشركات المقيدة في البورصة مثل مواقع التحليل الإحصائي ذات الصلة www.mubasher.info وموقع نعيم للوساطة في الأوراق المالية Naeem Brokerage.com.
- أما بيانات المتغير المستقل الروابط السياسية تم الحصول عليها من خلال الموقع الإلكتروني للشركات عبر شبكة الإنترنت، والمعلومات المتوفرة على موقع البورصة المصرية www.egx.com، ومواقع التحليل الإحصائي ذات الصلة www.mubasher.info
- بينما البيانات المتعلقة بالمتغيرات الضابطة التي تتمثل في خصائص لجنة المراجعة تم الحصول عليها من التقارير المالية السنوية للشركات بما في ذلك تقرير مجلس الإدارة السنوي المرفق بالقوائم المالية المعدة وفقا لأحكام المادة 40 من قواعد القيد والشطب للأوراق المالية بالبورصة المصرية، حيث تلتزم الشركات أثناء إعداد تقرير مجلس إداراتها المعد للعرض على الجمعية العامة، إضافة البيانات التي تتطلبها البورصة بالنموذج الذي تعده البورصة وتعتمده الهيئة، على أن يتضمن التقرير أسماء أعضاء مجلس الادارة والتغيرات التي طرأت عليه وتحديد صفاتهم ووظيفتهم، وعدد مرات اجتماعات مجلس الادارة خلال السنة، وتشكيل لجنة المراجعة وصفاتهم.

وتم الحصول على باقى المتغيرات الضابطة من تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية لشركات عينة الدراسة المنشورة على موقع البورصة المصرية.

رابعاً: حدود البحث

يقتصر تطبيق الدراسة الإمبريقية علي عينة عشوائية تناسبية من الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية، والتي تنتمي إلى (14) قطاع اقتصادي مختلف بعد استبعاد الشركات التي تنتمي إلى قطاعات اقتصادية مختلفة، وذلك للأسباب التالية:

1) تم استبعاد قطاعي البنوك والخدمات المالية نظراً لاختلاف طبيعة ممارستها المحاسبية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى .
2) الشركات التي تم شطبها ولم يستمر قيدها خلال فترة الدراسة.

خامساً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

يعرض الجدول رقم (3) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث بهدف إظهار الخصائص التي تتسم بها على مستوى شركات عينة البحث. وتتضمن تلك الإحصاءات الوصفية كل من المشاهدات، المتوسط، الانحراف المعياري وأكبر قيمة وأقل قيمة لقيم متغيرات البحث.

جدول رقم (3)الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

نوع المتغير	المتغيرات	رمز المتغير	عدد المشاهدات	الحد الادنى	الحد الاعلى	المتوسط	الانحراف المعياري
المتغير التابع	أتعاب المراجعة	AF	775	9.61587	14.89822	11.685128	3.485065
المتغيرات الضابطة	حجم لجنة المراجعة	ACSIZE	773	3	8	3.550967	1.286771
	استقلالية اعضاء لجنة المراجعة	ACIND	775	0	1	0.589443	0.34679
	الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة	ACEXP	775	0	1	0.572133	0.326986
	عدد دوريات اجتماعات اللجنة	ACM	773	0	19	5.160414	3.102242
	حجم الشركة	SIZE	775	7.607381	26.92358	20.74360	1.779465
	الرافعة المالية	LEV	775	0.008063	0.9316303	0.4291065	0.4288069

وبالنظر إلى ما يتضمنه الجدول السابق من إحصاءات وصفية لمتغيرات البحث، يمكن الوقوف على النقاط التالية:

- يلاحظ من الجدول رقم (3) أن متوسط إجمالي اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة في عينة الدراسة بلغ (11.685128)، ونجد أن أكبر قيمة لأتعاب المراجعة تم الحصول عليها هى (14.89822)، في حين نجد أن أقل قيمة تم الحصول عليها (9.61587)، وهو ما يعني وجود تفاوت بين شركات العينة في أتعاب المراجعة وبلغ الإنحراف المعياري (3.485065).
- تتراوح قيم متغير حجم لجنة المراجعة للعينة محل الدراسة بين (3) للحد الادنى و(8.000) للحد الأقصى وهو ما يعنى وجود تنوع في أحجام لجنة المراجعة من شركة لأخرى من شركات عينة الدراسة خلال الفترة محل الدراسة، وبلغ متوسط عدد أعضاء لجنة المراجعة (3.550967)، وهو ما يتوافق مع دليل حوكمة الشركات المصري الذي أكد على أن لا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة أعضاء.
- يتبين ارتفاع نسبة استقلال أعضاء لجنة المراجعة في عينة الدراسة حيث بلغ متوسط نسبة عدد الأعضاء المستقلين إلى إجمالى عدد أعضاء لجنة المراجعة (58.94%)، وقد بلغ أقل مستوى لإستقلال أعضاء اللجنة (صفر%)، بينما بلغ أعلى مستوى له (100%)، وهو ما يدل على إلتزام معظم شركات عينة الدراسة بمتطلبات وقواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات والذي يؤكد على ضرورة أن يتم تشكيل لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين أو من خارج الشركة، وبلغ الإنحراف المعياري (0.34679).
- يتضح إرتفاع متوسط نسبة عدد أعضاء لجنة المراجعة من ذوى الخبرة المالية والمحاسبية إلى إجمالى عدد أعضاء لجنة المراجعة حيث بلغ (57.21%) في شركات عينة الدراسة، كما بلغ الحد الأدنى (صفر%)، بينما بلغ الحد الأقصى (100%) وهو ما يشير إلى أن نسبة كبيرة من لجان مراجعة شركات عينة الدراسة تمتلك عضو واحد على الأقل لديه خبرة مالية أو محاسبية بين أعضائها وهو ما يتوافق مع دليل قواعد حوكمة الشركات الذي أكد على ضرورة أن يكون

من بين أعضاء لجنة المراجعة عضو واحد على الأقل لديه الخبرة المالية والمحاسبية، وبلغ الإنحراف المعياري(0.326986).

- قد بلغ متوسط مرات إجتماعات لجنة المراجعة (5.16) أى خمسة مرات خلال السنة وهو ما يتوافق مع دليل قواعد حوكمة الشركات المصري والذي يتطلب أن تجتمع لجنة المراجعة على الأقل مرة واحدة كل ثلاثة أشهر بما يعادل أربعة مرات خلال السنة، وقد بلغ أقل عدد مرات لإجتماع اللجنة (صفر) حيث توجد بعض الشركات في عينة الدراسة لا تجتمع لجنة المراجعة فيها، وبلغ أقصى عدد (19) مرة خلال العام.
- وفيما يتعلق بمقياس حجم الشركة المتمثل في اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة تبين نتائج الإحصاء الوصفي أن احجام الشركات تتراوح ما بين(7.607381، 26.92358) تقريباً، وذلك بمتوسط (20.74360)، وانحراف معياري (1.779465) تقريباً.
- بينما بلغ متوسط نسبة الرافعة المالية لشركات العينة محل الدراسة (42.91%) وهو ما يعني إعتماد شركات العينة في مصادر تمويلها بشكل كبير على حقوق الملكية مقارنة بالتمويل بالديون، وبلغت قيمة الحد الأدنى للرافعة (008063.) والحد الأقصى (0.9316303).

سادساً: نتائج تحليل الارتباط

يتضمن جدول رقم (5) مصفوفة ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة، وتسهم مصفوفة ارتباط بيرسون للارتباطات الثنائية في التحقق الأولي من طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات، بالإضافة إلى التحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي. حيث يعتبر النموذج خالياً من مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات إذا كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة لا تزيد عن (0.80) ذلك طبقاً لما أشار إليه (عناني، 2011).

جدول رقم (5) مصفوفة الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	AF(اتعاب المراجعة)	PCt (الروابط السياسية الإجمالية)	ACSIZE (حجم لجنة المراجعة)	AC CIND (استقلالية لجنة المراجعة)	ACEXP (خبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة)	ACME (اجتماعات لجنة المراجعة)	AUDITS SIZE (حجم مكتب المراجعة)	SIZE (حجم الشركة)	LEV (الرافعة المالية)
AF(اتعاب المراجعة)	1								
PCt (الروابط السياسية الإجمالية)	*** 0.1007	1							
ACSIZE(حجم لجنة المراجعة)	*** 0.1074	*** 0.1832	1						
ACCIND (استقلالية لجنة المراجعة)	0.0401	*** -0.1315	0.0050	1					
ACEXP(خبرة المالية والمحاسبية للجنة)	* -0.0670	*** -0.1040	* 0.0669	*** 0.5347	1				
ACME (عدد دوريات الاجتماعات)	*** -0.1126	*** 0.1093	*** 0.3397	** 0.0584	*** 0.1218	1			
AUDITSIZE (حجم مكتب المراجعة)	*** 0.2664	0.0453	*** -0.1272	*** 0.1992	0.0170	-0.0446	1		
SIZE (حجم الشركة)	*** 0.1912	*** 0.1936	*** 0.1715	*** 0.1037	-0.0480	*** 0.1474	*** 0.3665	1	
LEV(الرافعة المالية)	0.0060	0.0448	*** -0.0946	0.0363	** 0.0693	-0.0191	0.0492	*** 0.937	1

* ، ** ، *** تشير إلي الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية 10% ، 5% ، 1% على الترتيب.

ويلاحظ من الجدول السابق:

يتضمن الجدول رقم (5) مصفوفة ارتباط بيرسون والتي تعد الأداة الأولية لاكتشاف مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية، ويشير (عناني، 2011) إلى أن مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات تظهر إذا كان معامل الارتباط بين المتغيرات أكبر من (0.9)، وبإلقاء النظر على العلاقة بين متغيرات الدراسة والمتضمنة بالجدول رقم (5) يتبين أن الازدواج الخطي لا يمثل مشكلة في الدراسة الحالية، حيث أن كل معاملات الارتباط بين المتغيرات التفسيرية في الدراسة أقل من (0.9)، وهذا يؤكد على عدم وجود مشكلة ازدواج خطي في نموذج الانحدار، فالارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً، وهذا يدل على قوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع وتحديده.

تظهر نتائج تحليل ارتباط بيرسون وجود ارتباط معنوي موجب بين الروابط السياسية الإجمالية (PCT) وأتعاب المراجعة (AF) عند مستوى معنوية (1%) بمعامل ارتباط (0.1007)، مما يعني وجود ارتباط معنوي موجب بين الروابط السياسية وأتعاب المراجعة أي كلما زادت الروابط السياسية زادت أتعاب المراجعة. ويوجد ارتباط معنوي موجب بين حجم لجنة المراجعة (ACSIZE) وأتعاب المراجعة (AF) عند مستوى معنوية (1%) حيث بلغ معامل الارتباط (0.1074). واتضح وجود ارتباط معنوي سلبي بين الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة (ACEXP) وأتعاب المراجعة (AF) عند مستوى معنوية (10%) بمعامل ارتباط (0.0670-). ويوجد ارتباط معنوي سالب بين عدد دوريات اجتماعات لجنة المراجعة (ACME) وأتعاب المراجعة (AF) عند مستوى معنوية (1%) بمعامل ارتباط (0.1126-) أي كلما زادت عدد اجتماعات لجنة المراجعة قلت أتعاب المراجعة. ويُظهر ارتباط بيرسون وجود ارتباط معنوي موجب بين حجم مكتب المراجعة (AUDIT SIZE) وأتعاب المراجعة (AF) عند مستوى معنوية (1%) بمعامل ارتباط (0.2664). وتبين وجود ارتباط معنوي موجب بين حجم الشركة (SIZE) وأتعاب المراجعة (AF) عند مستوى معنوية (1%) حيث بلغ معامل الارتباط (0.1912).

كما يتبين من نتائج تحليل ارتباط بيرسون عدم وجود ارتباط معنوي بين استقلالية لجنة المراجعة (ACCIND) وأتعاب المراجعة (AF) وكان معامل الارتباط (0.0401). واتضح أيضاً عدم وجود ارتباط معنوي بين الرافعة المالية (LEV) وأتعاب المراجعة (AF)، ويتضح من نتائج تحليل ارتباط بيرسون خلو نماذج الانحدار المستخدمة في الدراسة من مشكلة الإزدواج الخطي.

سابعاً: نتائج تحليل الإنحدار

اعتمد البحث على نموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression (Model) لاختبار أثر المتغير المستقل (الروابط السياسية) والمتغيرات الضابطة (استقلال أعضاء لجنة المراجعة، الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة، حجم لجنة المراجعة، اجتماعات لجنة المراجعة، حجم الشركة، الرافعة المالية، حجم مكتب المراجعة) على المتغير التابع (أتعاب المراجعة)

بالإضافة إلى الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير معالم انحدار النموذج الخطي المتعدد، حيث تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق استخداماً في تقدير معالم نموذج الانحدار الخطية، أيضاً تم التحق من خلو نماذج الانحدار المستخدمة في الدراسة من مشاكل القياس، ومن أهم تلك المشكلات:

1) مشكلة عدم ثبات التباينات (Hetroscedasticity)

للتحقق من صحة فرض ثبات التباينات، قامت الباحثة بالتحقق من عدم وجود مشكلة ثبات التباينات باستخدام اختبار (COOK-Weisberg- Breusch Pagan)، إذا كانت قيمة P-value أكبر من 5% لا توجد مشكلة عدم ثبات التباينات، وإذا كانت قيمة P-value اقل من 5% توجد مشكلة عدم ثبات التباينات، وقد وجد الباحث أن قيمة P-value أقل من 5% فبالتالي توجد مشكلة عدم ثبات تباينات، ولحل هذه المشكلة استخدمت الباحثة أسلوب (Robust Standard Error)، والذي يصحح الأخطاء المعيارية من أثر هذه المشكلة (Hoechle, 2007: Holzhackeretal., 2015) ويبين الجدول رقم (6) نتائج الاختبار.

جدول رقم (6) COOK-Weisberg

النموذج	القيمة	P- Value المعنوية
Hetroscedasticity	98.20	0.0000

2) مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Autocorrelation)

تعتبر من أخطر وأهم المشاكل التي تواجه الباحث في تقدير نماذج الانحدار والتي لو وقع فيها النموذج لا نستطيع الاعتماد على نتائجه وهى تنشأ عن طريق وجود علاقة ارتباطية بين أخطاء نموذج الانحدار، وقامت الباحثة باستخدام اختبار (Wooldridge) للكشف عن مدى وقوع النموذج في مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء أم لا، وبحسابه توصلت الباحثة من هذا الاختبار إلى أنه توجد مشكلة ارتباط تسلسلي بين الأخطاء في متغيرات الدراسة في النموذج حيث كانت قيمة (P-value = 0.0002) وهى بذلك أصغر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإن هذا النموذج يعاني من هذه

المشكله ولحل هذه المشكلة قامت الباحثة بتطبيق أسلوب (Robust Standard Error) ويوضح جدول رقم (7) نتائج اختبارWooldridge

جدول رقم (7) اختبار Wooldridge

النموذج	القيمة	P- Value المعنوية
Autocorrelation	15.269	0.0002

3) مشكلة عدم اعتدالية الأخطاء العشوائية (Normality)

استخدمت الباحثة اختبار (Shapiro Wilk W Test) للتحقق من اعتدالية الأخطاء العشوائية. حيث تظهر نتائج الدراسة أن قيمة (P-value < 0.05)، وهو ما يعني وجود مشكلة عدم اعتدالية الأخطاء العشوائية أي أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي وتشير دراسة (verbeek, 2017) إلى إمكانية تجاهل هذا الفرض طالما أن حجم العينة أكبر من 200 مشاهدة، ومع ذلك اعتمدت الباحثة على أسلوب (Winsorizing) لتحويل القيم الشاذة إلى اقرب قيم مقبولة ومن ثم اختبارها بطريقة المربعات الصغرى، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار Shapiro Wilk كما يلي:

جدول رقم (8) نتائج اختبار Shapiro Wilk

النموذج	القيمة	P- Value المعنوية
Normality	12.690	0.0002

4) مشكلة الازدواج الخطي (Multi collinearity)

تظهر هذه المشكلة عندما يحدث ارتباط مؤثر بين المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض، ويسهم استخدام معامل تضخم التباين (VIF) في التأكيد على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات، حيث كلما زادت قيمة (VIF) يشير ذلك إلى زيادة تباين التقديرات والأخطاء المعيارية المرتبطة بها. وتوضح النتائج أن أقصى قيمة ل (VIF) بلغت (1.50) وكانت لمتغير استقلالية أعضاء لجنة المراجعة، ويشير (عناني، 2011) إلى أن زيادة قيمة معامل تضخم التباين عن القيمة (10) يعني وجود خطورة لمشكلة الازدواج الخطي، وهو ما يعني خلو نموذج الانحدار المستخدم في الدراسة من

مشكلة الازدواج الخطي، ويوضح الجدول التالي رقم (9) قيم معاملات تضخم التباين (VIF) لمتغيرات نموذج الانحدار على النحو التالي:

جدول رقم (9) قيم معاملات تضخم التباين لمتغيرات الدراسة

المتغير	معامل تضخم التباينVIF
ACIND	1.50
ACEXP	1.46
ACSIZE	1.24
ACME	1.16
SIZE	1.30
AUDIT SIZE	1.25
PCT	1.10
LEV	1.03

وبإجراء ما سبق يتضح تتحق أهم شروط استخدام نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى وخلو نموذج الانحدار المقدر من أية مشاكل قياسية تؤثر في نتائجه، وبالتالي يمكن عرض نتائج الانحدار التي تم التوصل إليها بعد حل مشكلات القياس على النحو التالي:

جدول رقم (10) نتائج تحليل الانحدار لأثر الروابط السياسية على أتعاب المراجعة

المتغيرات		معامل الإنحدار coefficient	الخطأ العشوائي Robust std. err.	اختبار معنوية معاملات الإنحدار		احصاءات اختبار الازدواج الخطي
التصنيف	الرمز			t	P>t	معامل تضخم التباين (VIF)
الثابت	cons	3.368509	.9859648	3.42	**0.001*** **	------
المستقل	PCT	0.3115429	**0. 0972468**	**3.20**	**0.001*** **	**1.10**
ضابط	ACSIZE	**0.4389185**	**0.0812945**	**5.40**	**0.000*** **	**1.24**
	ACIND	**0.5976542**	**0.2809912**	**2.13**	**0.034** **	1.50
	ACEXP	**-0.7025598**	**0.2736801**	**-2.57**	**0.010** **	**1.46**
	ACME	**-0.2269476**	**0.0510818**	**-4.44**	**0.000*** **	**1.16**
	AUDTSIZE	**1.377575**	**0.1539043**	**8.95**	**0.000*** **	**1.25**
	SIZE	**0.3017303**	**0.520534**	**5.80**	**0.000*** **	**1.30**
	LEV	**0.1722231**	**0.9859648**	**0.92**	**0. 360**	**1.03**

معامل التحديد (R2) = 25. 73 % **دالة اختبار (F) = 0.000*****

معامل التحديد المعدل(R2) = 24.95%

قيمة (F) المحسوبة = 27.57 **عدد المشاهدات (N) =777**

*** ، ** ، *** تشير إلي الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية 10% ، 5% ، 1% على الترتيب.**

- يتضح من نتائج F-Test معنوية نموذج الانحدار بدلالة الروابط السياسية عند مستوى معنوية 1% ، فقد بلغت قيمة ومعنوية الاختبار (P-Value =.000, .000; F- Value =27.75).
- وتبين من نتائج تحليل الانحدار العام والموضحة في الجدول السابق معنوية الانحدار الخطي بين المتغير التابع (أتعاب المراجعة) والمتغير المستقل (الروابط السياسية، والمتغيرات الضابطة)، وهو ما يستدل عليه من مقارنة قيمة الاحتمال (P- Value) بمستوي المعنوية المقبول في العلوم الاجتماعية وهو (5%)، حيث نجد أن (P-value <5%، Sig =0,000).
- يتبين أيضاً من نتائج تحليل الانحدار العام والموضح بالجدول السابق أن هناك علاقة موجبة معنوية بين الروابط السياسية وأتعاب المراجعة، مما يُعني أنه كلما زادت الروابط السياسية للشركة زادت أتعاب المراجعة بها، كما اتضح وجود علاقة موجبة ومعنوية عند مستوى معنوية 1% بين حجم لجنة المراجعة وأتعاب المراجعة ، ويتبين وجود علاقة موجبة معنوية بين استقلال أعضاء لجنة المراجعة وأتعاب المراجعة عند مستوى معنوية 5%، ويوجد علاقة سالبة معنوية لكل من الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة وعدد دوريات اجتماعات لجنة المراجعة وبين الأتعاب عند مستوى معنوية 5 % و1%، ونجد أن هناك علاقة موجبة معنوية بين حجم مكتب المراجعة وأتعاب المراجعة عند مستوى معنوية 1% مما يعني أنه كلما كبر حجم مكتب المراجعة كلما زادت الأتعاب، واتضح من خلال النموذج أنه لا توجد علاقة بين الرافعة المالية وأتعاب المراجعة.
- كما يتبين من نتائج تحليل الانحدار العام أن قيمة معامل التحديد المعدل (R2) تعادل 24.95% وهو ما يعني أن المتغير المستقل الروابط السياسية، والمتغيرات الضابطة قادرة علي تفسير التغيرات التى تحدث في المتغير التابع أتعاب المراجعة بنسبة 24,95% لعينة الدراسة وأن 75.05% ترجع لعوامل عشوائية أو متغيرات أخرى لم يتم تضمينها في النموذج.

وفي ضوء النتائج السابقة يتم قبول الفرض الخاص بالدراسة القائل بأنه يُوجد أثر ذو دلالة معنوي للروابط السياسية على أتعاب المراجعة في الشركات المساهمة المصرية.

ثامناً: تفسير نتائج البحث

أشارت نتائج الانحدار الواردة بالجدول رقم (10) في المبحث السابق إلى وجود تأثير طردي للروابط السياسية على أتعاب المراجعة، ويتضح أن هذه النتيجة تدعم فرضية الدراسة الحالية بوجود أثر للروابط السياسية على أتعاب المراجعة.

ويمكن تفسير تلك النتائج بأن الروابط السياسية يمكن أن يكون لها تأثيرات قوية على أتعاب المراجعة، وذلك لأن المراجع سيحتاج إلى العمل بجدية أكبر لتلبية الطلب المتزايد للعملاء السياسيين على الخدمات المالية المثالية والحوكمة الرشيدة للشركات، وهو يضيف أعباء جديدة على المراجع سواء في شكل مهام أو تطوير مفاهيم وأدوات لعملية المراجعة وبالتالي فرض رسوم مراجعة أعلى على هذه الشركات (Andrews et al., 2023).

وتختلف نتائج الدراسة الحالية عن دراسة كل من (Ahmad et al., 2022 : Salehi, 2020 Hossain et al., 2022 : Cheung and Leung, 2024) حيث توصلت تلك الدراسات لوجود تأثير عكسي للروابط السياسية على أتعاب المراجعة، وربما يرجع ذلك إلى أن الروابط السياسية تزيد من مكانة العميل السياسي لديها، لذا قد ينجذب المراجعون إلى مكانة هذا العميل، والموافقة على مراجعة التقارير الحالية بأقل الأتعاب. وفيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة، تشير نتائج الانحدار لوجود تأثير طردي معنوي لحجم لجنة المراجعة على أتعاب المراجعة عند مستوى معنوية 1% ، ويمكن توضيح هذه النتيجة بأن عدد كبير من شركات العينة، قد التزمت بما جاء بدليل وقواعد حوكمة الشركات، الذي نص على أن تتكون لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء فأكثر، حيث بلغ متوسط عدد أعضاء لجنة المراجعة في عينة الدراسة (3,40)، مما يعني تعدد الخبرات بين أعضاء اللجنة وزيادة قدرتها على تحقيق الرقابة والإشراف على أعمال الشركة، وتحقيق المزيد من المصداقية في القوائم المالية، وبالتالي بذل المزيد من الجهد وزيادة الوقت المستغرق في عملية المراجعة وبالتالي زيادة أتعاب المراجعة واتفقت هذه النتائج مع دراسة (Adelopo et al., 2012؛ Ben Barka and Legendre, 2017).

كما يوجد تأثير معنوي موجب بين استقلالية اعضاء لجنة المراجعة وأتعاب المراجعة عند مستوى معنوية 5% وجاءت هذه النتيجة مطابقة لدراسة (Nehme and Jizi, 2018)، حيث تبين أن عدد كبير من شركات العينة قد التزمت بما جاء بدليل قواعد حوكمة الشركات المصري الذي نص على إنشاء لجنة مراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.

وكذلك وجود تأثير معنوي سالب بين الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة وأتعاب المراجعة عند مستوى معنوية 5%، كما بينت نتائج تحليل الانحدار أن نسبة المديونية غير داله إحصائياً وليس له أي تأثير على أتعاب المراجعة.

أخيراً: خلاصة البحث والدراسات المستقبلية

تساعد الروابط السياسية الشركات على تقليل المخاطر الخارجية ولذلك تميل الشركات إلى إقامة صلات وثيقة مع الحكومة والسياسيين ومن ثم قد تكون احتمالية بقاء الشركات التي لها روابط سياسية في أوقات الأزمات أعلى من الشركات الغير مرتبطة وتساهم الإدراة الجيدة لهذه الشركات في تقليل مخاطر الرقابة كما أنها تضمن تدقيق عالي الجودة وبالتالي تؤدي إلى تقليل مخاطر المراجعة، ومن ثم إنخفاض الأتعاب، وقد اهتمت العديد من الدراسات بالعوامل المؤثرة على أتعاب المراجعة، ومن أهم هذه العوامل (المتغيرات) الروابط السياسية، حجم الشركة، الرافعة المالية، حجم مكتب المراجعة، حجم لجنة المراجعة، استقلالية أعضاء لجنة المراجعة، خبرة أعضاء لجنة المراجعة، عدد إجتماعات لجنة المراجعة، وقد وجدت الدراسات السابقة أدلة اختبارية عن قدرة تلك المتغيرات على تفسير التغير في أتعاب المراجعة وذلك في بيئات مختلفة منها: الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، استراليا، ماليزيا.

وقد اهتمت الدراسة الحالية باختبار العلاقة بين الروابط السياسية وأتعاب المراجعة، لعينة مكونة من 111 شركة مصرية بإجمالي 777 مشاهدة، خلال الفترة من 2016 إلى 2022، والتي تنتمي إلى 14 قطاع اقتصادي، من خلال بناء نموذج انحدار متعدد، وقد تضمن النموذج المتغير المستقل (الروابط السياسية) وسبعة متغيرات ضابطة (حجم الشركة، الرافعة المالية، حجم مكتب المراجعة، حجم لجنة المراجعة، استقلالية أعضاء لجنة المراجعة، خبرة أعضاء لجنة المراجعة، عدد إجتماعات لجنة المراجعة) ومتغير تابع أتعاب المراجعة.

وقد توصلت الدراسة الحالية إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين الروابط السياسية وأتعاب المراجعة، مما يُعني أنه كلما زادت الروابط السياسية للشركة زادت أتعاب المراجعة بها، كما اتضح وجود علاقة موجبة معنوية عند مستوى معنوية بين حجم لجنة المراجعة وأتعاب المراجعة، وتبين وجود علاقة موجبة معنوية بين استقلال أعضاء لجنة المراجعة وأتعاب المراجعة في حين وجد علاقة ذات دلالة إحصائية عكسية لكل من الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة ودوريات اجتماعات لجنة المراجعة، وتبين أيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية معنوية بين حجم مكتب المراجعة وأتعاب المراجعة مما يعني أنه كلما كبر حجم مكتب المراجعة كلما زادت الأتعاب، في حين اتضح من خلال النموذج أنه لا توجد علاقة بين نسبة المديونية وأتعاب المراجعة.

وترى الباحثة أن نتائج الدراسة الحالية تقدم دليلاً اختبارياً على أهمية الروابط السياسية فى التأثير على أتعاب المراجعة، حيث أن خطورة البيئة السياسية تكون ذات صلة بتقييم شركات المراجعة لمخاطر عملية المراجعة ومن ثم تقييم الأتعاب.

الدراسات المستقبلية

في ضوء ما توصلت إلية الباحثة من نتائج، ترى أن هناك العديد من المجالات التي قد تشكل أساساً لدراسات مستقبلية، ويتمثل أهمها فيما يلي:

- دراسة أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين الروابط السياسية وأتعاب المراجعة في الشركات المساهمة المصرية.
- دراسة أثر خصائص لجنة المراجعة على أتعاب مراقب الحسابات في الشركات المساهمة المصرية.
- دراسة أثر خصائص الشركات (حجم الشركة، المديونية، نوع القطاع) على أتعاب المراجعة.
- إعادة اختبار الدراسة الحالية باستخدام مقاييس أخرى لمتغيرات الدراسة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- الكاسح، نوري محمد سالم، 2016، أتعاب المراجعة والعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين القانونيين: دراسة تطبيقية على مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية في مدينة طرابلس، مجلة جامعة الزيتونة، عدد17، 237 - 252.
- الكبيجي، مجدي وائل ،2021، تأثير جودة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية المساهمة العامة. مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مجلد 7، عدد 1، 176 - 210.
- صالح، أحمد السيد إبراهيم، 2023، الأثر المعدل لجودة المراجعة المدركة على العلاقة بين القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين وأتعاب المراجعة السنوية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة التجارة والتمويل، عدد3، 234 – 307.
- عبد الفتاح، سعيد توفيق احمد، 2019، العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومؤشرات جودة التقارير، دراسة تطبيقية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مجلد41، عدد4، 82-138.
- على، محمود أحمد أحمد، 2019، أثر حجم منشأة مراقب الحسابات والخصائص التشغيلية لمنشأة عميله على قيمة أتعابه عن مراجعة القوائم المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، عدد2، 186 - 240.
- عناني، محمد عبد السميع، 2011، التحليل القياسي والاحصائي للعلاقات الإقتصادية : مدخل حديث باستخدام Windows SPSS ، الطبعة الثالثة ، كلية تجارة ، جامعة الزقازيق .
- فودة، السيد أحمد محمود، 2022، أثر الملكية المؤسسية على العلاقة بين الروابط السياسية للشركات ومخاطر انهيار أسعار الأسهم في ضوء تكاليف الوكالة: دراسة اختبارية. المجلة العلمية للبحوث التجارية، مجلد9، عدد4، 225-324.
- لربش، منصور محمد، 2022، نموذج مقترح لتحديد أتعاب عملية المراجعة الخارجية في البيئة الليبية: دراسة ميدانية على المراجعين الخارجيين، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، مجلد 19، عدد2، 1 - 21.

- محمـد، إبـراهيم غنيمـي محمـد، عفيفـي، هـلال عبـدالفتاح السـيد، و بـلال، السـيد حسـن سـالم، 2023، العلاقـة بـين خصـائص لجنـة المراجعـة وأتعـاب المراجعـة الخارجيـة: دراسـة اختباريـة على شركات المساهمة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق.
- محمـود محمـد عبـد الـرحيم، ومحمـد خمـيس محمـد،2022، دراسـة واختبـار تـأثير خصـائص منشـاتي مراقـب الحسـابات وعميلـه علـى أتعـاب مراجعـة القـوائم الماليـة للشـركات غيـر الماليـة المقيدة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، مجلد18،عدد2، 1-51.
- محمـود، وائـل حسـين محمـد،2020، الـدفع غيـر المباشـر لأتعـاب المراجعـة كمـدخل مقتـرح لـدعم أستقلال المراجع الخارجي: دراسة ميدانية. الفكر المحاسبي، مجلد24، عدد4، 1 – 58.

ثانياً: المراجع الاجنبية

- Abdul Wahab, E. A., Ariff, A. M., Madah, M., and Mohd Z. 2017, Political connections, corporate governance, and tax aggressiveness in Malaysia, *Asian Review of Accounting*, 25 (3): 424-451.
- Adelopo, I., Jallow, K., and Scott, P. 2012, Multiple large ownership structure, audit committee activity and audit fees: Evidence from the UK. *Journal of Applied Accounting Research*, 13 (2): 100-121.
- Ahmad, F., Bradbury, M., and Habib, A. 2022, Political connections, political uncertainty and audit fees: evidence from Pakistan. *Managerial Auditing Journal*, 37 (2): 255-282.
- Andrews, R., and Ferry, L. 2023, Political control and audit fees: an empirical analysis of local state-owned enterprises in England. *Public Money Management*, 43 (5): 438-446.
- Bailey, C., Collins, D. L., and Abbott, L. J. 2018, The impact of enterprise risk management on the audit process: Evidence from audit fees and audit delay. Auditing: *A Journal of Practice & Theory*, 37(3): 25-46.

- Barua, A., Lennox, C., and Raghunandan, A. 2020, Are audit fees discounted in initial year audit engagements?, *Journal of Accounting and Economics*, 69 (2-3): 101-282.
- Belghitar, Y., Clark, E. and Saeed, A. 2018, Political connections and corporate financial decision making, In Review of Quantitative Finance and Accounting, US, *available at: https://doi.org/10.1108/jfbm.11156018.*
- Ben Barka, H., and Legendre, F. 2017, Effect of the board of directors and the audit committee on firm performance: a panel data analysis, *Journal of Management and Governance*, 21, 737-755.
- Boubakri, N., Cosset, J. C., and Saffar, W. 2012, The Impact Of Political Connections On Firms operating Performanc And Financing Decisions. *Journal of Financial Research*, 35 (3): 397-423.
- Chakrabarty, B., Duellman, S., and Hyman, M. 2020, Anew approach to estimating the relation between audit fees and financial misconduct, *Accounting Horizons*, 34 (2): 41-61.
- Cheung, P. Y., and Leung, T. Y. 2024, Do Political Connections Help or Harm Family Firms? An Audit Pricing Perspective, *The Chinese Economy*, 44 (2): 1-20.
- Choi, J.-H., F. Kim, J.-B. Kim, and Zang, Y. 2010, Audit office size, audit quality, and audit pricing, Auditing: *A Journal of Practice and Theory* 29 (4): 73– 97.
- Conyon, M. J., He, L., and Zhou, X. 2015, Star Ceos or political connections?, Evidence from China's publicly traded firms. *Journal of Business Finance & Accounting*, 42 (3-4): 412-443.
- Dao, M., Pham, T., and Xu, H. 2023, Government contracts and audit fees. *International Journal of Auditing*, 27 (1): 1-23.

- Eissa, A. M.,and Eliwa, Y. 2021, The effect of political connections on firm performance: evidence from Egypt, *Asian Review of Accounting*, 29 (3): 362-382.
- Harymawan, I., and Nowland, J. 2016, Political connections and earnings quality: How do connected firms respond to change sin political tability and government effectiveness?, *International Journal of Accounting and Information Management* ,24 (4): 339-356 .
- Hoechle, D. 2007, Robust standard errors for panel regressions with cross-sectional dependence.*The stata journal*, 7(3) : 281-312.
- Holzhacker, M., Krishnan, R., and Mahlendorf, M. D. 2015, The impact of changes in regulation on cost behavior, *Contemporary Accounting Research*, 32(2) : 534-566.
- Hossain, M., and Mitra, S. 2022, Do auditors account for firm-level political risk?, *International Journal of Auditing*, 26 (4): 534-552.
- Houston, J. F., Jiang, L., Lin, C., and Ma, Y. 2014, Political connections and the cost of bank loans, *Journal of Accounting Research*, 52 (1): 193-243.
- Jizi, M., and Nehme, R. 2018, Board monitoring and audit fees: the moderating role of ceo-chair dual roles, *Managerial Auditing Journal*, 33(2): 217-243.
- Johnson, S., and Mitton, T. 2003, Cronyism and Capital Controls: Evidence from Malaysia, *Journal of Financial Economics*, 67 (2): 351–382.
- Kimeli, E. K. 2016, Determinants of audit fees pricing: Evidence from *Nairobi Securities Exchange* 33 (11): 40-83.
- Lin, T. J., Chang, H. Y., Yu, H. F., and Kao, C. P. 2019, The impact of political connections and business groups on cash holdings: Evidence from Chinese listed firms, *Global Finance Journal*, 40 (5): 65-73.

- Muhammadi, A. H., 2016, Three essays on political connections, financial reporting, and auditing: evidence from Indonesian listed companies: a degree of Doctor of Philosophy in Accountancy at Massey University, Albany, New Zealand.
- Musah, A., 2017, Determinants of audit fees in a developing economy: Evidence from Ghana, *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 7 (11):716-730.
- Panta, H., Narayanasamy, A., Banjade, D., and Iqbal, J. 2022, Political Favoritism and Audit Fees: The Effect of Stock Ownership by Members of the us Congress, *Available at: htpp://dx.doi.org-10.2139/ SSRN. 4027570.*
- Rumokoy, L. J., Neupane, S., Chung, R. Y., and Vithanage, K. 2019, Underwriter network structure and political connections in the Chinese ipo market, *Pacific-Basin Finance Journal*, 54 (1): 199-214.
- Saeed, A., Belghitar, Y., and Clark, E. 2019, Political connections and corporate performance: Evidence from Pakistan. *Economics of Transition and Institutional Change*, 27 (4): 863-889.
- Salehi, M., 2020, The relationship between the companies political connections and audit fees. *Journal of Financial Crime*, 27(4) : 1123-1141.
- Schweizer, D., Walker, T. J., and Zhang, A. 2017, Do privately owned enterprises in China need political connections to issue corporate bonds?, *Available at: htpp://dx.doi.org-12.2139/SSRN 2846730.*
- Sudibyo, Y. A., and Jianfu, S. 2016, Political connections, state owned enterprises and tax avoidance: An evidence from Indonesia. *Corporate Ownership and Control*, 13 (3): 279-283.
- Supatmi, S., Sutrisno, T., Saraswati, E., and Purnomosidhi, B. 2020, The effect of related party transactions on firm performance: The moderating role

of political connection in Indonesian banking, Business: *Theory and Practice*, 20 (1): 81-92.

- Syofyan, E., Septiari, D., Dwita, S., and Rahmi, M. 2021, The characteristics of the audit committee affecting timeliness of the audit report in Indonesia, *Cogent Business and Management*, 8 (1): 193-518.
- Tee, C. M., Gul, F. A., Foo, Y. B., and Teh, C. G. 2017, Institutional monitoring, political connections and audit fees: Evidence from Malaysian firms. *International Journal of Auditing*, 21 (2): 164-176.
- Tee, C. M., Lee, M. Y., and Majid, A. 2021, Heterogeneous political connections and stock price crash risk: Evidence from Malaysia, *Journal of Behavioral and Experimental Finance*, 31 (1): 100-552.
- Truong, C., Garg, M., Adrian, C., Pham, A. V., and Shane, P. 2020, Political alignment and audit pricing, *International Journal of Auditing*, 24 (2): 205-231.
- Usman, M., Ezeani, E., Salem, R. I. A., and Song, X. 2022, The impact of audit characteristics, audit fees on classification shifting: evidence from Germany. *International Journal of Accounting & Information Management*, 30 (3), 408-426.
- verbeek, m., 2017. " A Guide to modern Econometrics Fifth Edition". *John willy and Sons*.
- Wahyono, B., 2021, Dataset on political connections, Sharia, and abnormal returns surrounding announcement in the Indonesian stock market, *Data in Brief*, 38 (2): 107-378.
- Wong, W. Y., and Hooy, C. W. 2018, Do types of political connection affect firm performance differently?, *Pacific-Basin Finance Journal*, 51 (3): 297-317.

- Wu, W., Wu. C., Zhou, C. and Wu, J. 2012, Political connections, tax benefits and firm performance: Evidence from China. *Journal of Accounting and Public policy*, 31 (3): 277-300.

Abstract

This study aimed to test and analyze the relationship between political connections and audit fees, applied to Egyptian joint-stock companies. The independent variable was represented by political connections, while the dependent variable was represented by audit fees. The control variables included company size, financial leverage, audit firm size, and characteristics of the audit committee, which were represented by the size of the audit committee, the experience of the audit committee members, the independence of the audit committee, and the number of audit committee meetings. To test the study hypotheses, a multiple linear regression model was used. The sample consisted of 111 companies listed on the Egyptian Stock Exchange from 2016 to 2022, totaling 777 observations, which belong to 14 different economic sectors. The results showed a significant positive relationship between political connections and audit fees, indicating that as a company's political connections increase, its audit fees also increase. The management of political companies cares about the quality of the audit and appoints major auditing offices and specialized auditors, because they want to improve transparency and raise the quality of financial information, and send a message to the market that the company’s management is not exploiting its resources and funds illegally, and thus the auditor exerts more effort and thus the fees increase.

Keywords: Political connections, audit fees.